التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية

د. محمد علي الليسي *

١ ــ تقــديم (١)

يحاول المؤلف في هذا البحث صياغة نموذج رياضي عام يفسر من خلاله عملية الانماء الاقتصادي التي اخذت مكانها او استحدثت في مصر خلال الثلاثين عاما المنتهية بانتهاء الربع الثالث من القرن الحالي . هذا فضلا عن استخدام هذا النموذج للتوصل الى بعض التوصيات التي قدم تسهم في دعم عمليات الانماء المستقبلة في مصر .

وسوف يتضمن البحث اولا تحليلا رياضيا لصياغة النموذج المقترح ثم من خلال هذا النموذج سوف نتناول بالتحليــل المراحل التي مر بها الانمــاء الاقتصادي في مصر خلال هذه الفترة والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

(١) مرحلة اقتصاد السوق الحر ــ وتغطي الفترة التي سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

(٢) مرحلة اقتصاد السوق الموجــه ــ وتغطي الفترة (١٩٥٣ ــ ١٩٦٠) .

(٣) مرحلة الاقتصاد المخطط ــ وتغطي الفترة (١٩٦١ ــ ١٩٧٥) .

وسوف تخلص في النهاية الى بعض التوصيات التي قد تسهم في دعــم عمليات الانماء المستقبلة في مصر .

٢ ــ الصياغة الرياضية

سوف نعتبر ــ بهدف التبسيط ــ أن الانتاج القومي في مصر والذي يرمز له بالرمز (ن) يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي :

(١) الانتاج الزراعي ويرمز له بالرمز ن ز

---

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت .

(٢) الانتاج الصناعي ويرمز له بالرمز ن ص

(٣) انتاج قطاع الخدمات ويرمز له بالرمز ن خ

اي ان :

$$ن = ن_ز + ن_ص + ن_خ \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (١)$$

فاذا نظرنا الى الانتاج الزراعي — اي $ن_ز$ — لوجدنا انه يتأتى اساسا من دالة الانتاج الزراعي $ع_ز$ على الصورة :

$$ن_ز = ع_ز (س_{١ز}، س_{٢ز}، س_{٣ز}) \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (٢)$$

حيث $س_{١ز}$ هي كمية الارض المنزرعة ، $س_{٢ز}$ هي الموارد البشرية المستغلة في الزراعة . $س_{٣ز}$ هي راس المال الموجه لقطاع الزراعة والتي تنطوي ايضا على الفن الزراعي المستخدم (اي ان $س_{٣ز}$ تدل على الاستثمار الزراعي فيما يسمى بالتوسع الراسي) .

الا ان كمية الارض المنزرعة $س_{١ز}$ هي في اواقع متغير يخضع بدوره لدالة أخرى يمكن تسميتها بدالة الاستصلاح الزراعي ويمكن وضعها بالشكل التالي :

$$س_{١ز} = ع_{س_{١ز}} (س_ز، س_{=ز}) \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (٣)$$

حيث س ترمز الى الموارد الطبيعية المتاحة ، س ترمز الى راس المال الموجه لاستصلاح الاراضي (اي ان س تدل على الاستثمار الزراعي فيما يسمى بالتوسع الافقي) . ومن الطبيعي ان تعتمد الدالة $ع_{س_{١ز}}$ على نوعية الاراضي المراد استصلاحها . ويتضح من المعادلتين (٢) ، (٣) الدور الرئيسي الذي يلعبه راس المال في الانتاج الزراعي سواء عن طريق مساهمته في التوسع الافقي او في التوسع الراسي .

وفي الواقع يمكن افتراض اي شكل مناسب للدوال السابقة سواء كانت خطية او غير خطية . فاذا كانت هذه الدوال خطية فتأخذ الصورة الاتية :

$$ن_{ز} = \mathbb{P}_{1} س_{1ز} + \mathbb{P}_{2} س_{2ز} + \mathbb{P}_{3} س_{3ز} \quad \ldots\ldots (٤)$$

$$س_{1ز} = \mathbb{A} س_{ز} + \mathbb{B} س_{ز} \quad \ldots\ldots (٥)$$

وبالتعويض عن قيمة $س_{1ز}$ من المعادلة (٥) في المعادلة (٤) فان :

$$ن_{ز} = \mathbb{P}_{1} (\mathbb{A} س_{ز} + \mathbb{B} س_{ز}) + \mathbb{P}_{2} س_{2ز} + \mathbb{P}_{3} س_{3ز} \quad \ldots\ldots (٦)$$

واذا كانت هذه الدوال غير خطية امكن وضعها على صورة دوال كوب — دوجلاس المتجانسة من الدرجة الاولى على الصورة :

$$ن_{ز} = س_{1ز}^{هـ_1} \cdot س_{2ز}^{هـ_2} \cdot س_{3ز}^{هـ_3} \quad \ldots\ldots (٧)$$

$$س_{1ز} = (س_{ز})^{\mathbb{A}} \cdot (س_{ز})^{\mathbb{B}} \quad \ldots\ldots (٨)$$

وبالتعويض بقيمة $س_{1ز}$ من المعادلة (٨) في المعادلة (٧) نحصل على المعادلة الاتيـــة :

$$ن_{ز} = (س_{ز})^{هـ_1 \mathbb{A}} \cdot (س_{ز})^{هـ_1 \mathbb{B}} \cdot (س_{2ز})^{هـ_2} \cdot (س_{3ز})^{هـ_3} \quad (٩)$$

ولكي يتحقق شرط التجانس فان

$$هـ_1 + هـ_2 + هـ_3 + \mathbb{B} + \mathbb{A} = 1 \quad \ldots\ldots (١٠)$$

فاذا استخدمنا نفس الاسلوب السابق بالنسبة للانتاج الصناعي فان الانتاج الصناعي يمكن التعبير عنه بالمعادلة الاتية :

$$ن_{ص} = ك_{ص} (س_{1ص}، س_{2ص}، ن_{ز}) \quad \ldots\ldots (١١)$$

حيث $ك_{ص}$ هـــي دالة الانتـــاج الصناعي ، $س_{1ص}$ ترمز الـــى راس المـــال المتوفر للصناعة ، $س_{2ص}$ ترمـــز الـــى المـــوارد البشريـــة ، $ن_{ز}$ ترمز الـــى الانتاج الزراعي (كما سبق واشرنا) .

وتوضح الدالة ن$_{ص}$ أهمية راس المال للانتاج الصناعي كما تبين اعتماد الانتاج الصناعي على الانتاج الزراعي بطريقة مباشرة وذلك نظرا لطبيعة الصناعة المصرية وهيكلها والذي يعتمد أساسا على الانتاج الزراعي الامر الذي لا ينطبق على قطاع الزراعة (٢) وذلك لعدم وجود التشابك الكافي بعد بين الزراعة والصناعة من حيث تأثير القطاع الثاني على القطاع الاول . الا أن تأثير الصناعة على الزراعة قد يظهر في الواقع بصورة غير مباشرة وذلك عن طريق تأثير لصناعة على الانتاج القومي ككل ومن ثم على مقدار الفائض الذي يمكن أن يتحول بصورة أو أخرى الى راس مال يخصص بدوره الى قطاع الزراعة . أما بالنسبة للموارد البشرية س$_{ص}$ فيمكن افتراض أنها دالة في الموارد البشرية المتاحة س$_{ص}$ والاستثمار في مجال التدريب والتعليم ونقل التكنولوجيا س$_{ص}$. أي أن :

$$س^{2}_{ص} = ع\ س^{2}_{ص}\ (\ س^{-}_{2ص} ،\ س^{=}_{2ص}\ ) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (١٢)$$

وسنفترض أيضا بالنسبة للانتاج الصناعي نفس شكل الدوال السابقة . ففي حالة الدوال الخطية تأخذ دالة الانتاج الصناعي الشكل الاتي :

$$ن_{ص} = ب_{1}\ س_{1ص} + ب_{2}\ س_{2ص} + ب_{3}\ ن_{ز} \quad \ldots\ldots\ldots\ (١٣)$$

$$حيث\ س^{2}_{ص} = ب^{=}_{2}\ س^{-}_{2ص} + ب^{=}_{2}\ س^{=}_{2ص} \quad \ldots\ldots\ldots\ (١٤)$$

وبالتعويض عن قيمة س$_{ص}$ من المعادلة (١٤) في المعادلة (١٣)

$$\therefore\ ن_{ص} = ب_{1}\ س_{1ص} + ب_{2}\ (ب^{-}_{2}\ س^{-}_{2ص} + ب^{=}_{2}\ س^{=}_{2ص}) + ب_{3}\ ن_{ز} \quad \ldots\ldots\ (١٥)$$

(١٥) وفي حالة الدوال غير الخطية فان :

$$ن_{ص} = س_{1ص}^{و_1} \cdot س_{2ص}^{و_2} \cdot ن_{ز}^{و_3} \quad \ldots\ldots\ldots\ (١٦)$$

$$حيث\ س^{2}_{ص} = (س^{-}_{2ص})^{و^{-}} \cdot (س^{=}_{2ص})^{و^{=}} \quad \ldots\ldots\ (١٧)$$

وبالتعويض عن قيمة س$_{ص}$ من المعادلة (١٧) في المعادلة (١٦) تحصل :

$$ن = (س_{1ص})^{و_1} \cdot (س^{-}_{2ص})^{و^{-}+و_2} \cdot (س^{=}_{2ص})^{و^{=}+و_2} \cdot (ن)^{و_3} \quad \ldots\ (١٨)$$

ولكي تكون المعادلة (١٨) متجانسة من الدرجة الاولى فان :

$$و_1 + ٢و_2 + و_3 + \bar{و} + و^{=} = ١ \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (١٩)$$

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه يعتمد أساسا على انتاج كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي اي ان :

$$ن_{خ} = ^{\phi} ز_{ص} (ن_{ز} ، ن_{ص}) \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (٢٠)$$

ويمكن تعويض بقيمة ن من المعادلة (٢٠) في المعادلة (١)

$$\therefore \quad ن = ن_{ز} + ن_{ص} + ^{\phi} ز_{ص} (ن_{ز} ، ن_{ص}) \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (٢١)$$

ومن هنا نستنتج أن كل ما يلزمنا في تحليل الانماء الاقتصادي في مصر (٣) هو دراسة $ن_{ز}$ ، $ن_{ص}$. ويجدر التنويه هنا أن النموذج السابق لا يأخذ في اعتباره دور العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي ، والذي لا شك يمكن ادخاله في النموذج الا انه سوف يزيد التحليل تعقيدا غير انه لن يغير في جوهره .

ويمكن الحصول على جميع المعاملات في نماذجنا السابقة باستخدام تحليل الارتداد على البيانات المتوفرة للحقبات الزمنية في الفترة موضع الدراسة .

٣ ــ مراحل الانماء الاقتصادي في مصر

٣ ــ ١ : مرحلة اقتصاد السوق الحر : تميزت هذه المرحلة بالسمات الاساسية الاتية :

(١) كان الاقتصاد معتمدا اساسا على ميكانيكية السوق .

(٢) كان وزن الانتاج الزراعي في الناتج القومي كبيرا ــ ٤٢٪ في عام ١٩٤٥ مثلا (٤) ــ وقد كان حجمه شبه ثابت وذلك لعدم انسياب الاستثمارات الى هذا القطاع سواء لتحقيق التوسع الافقي أو الراسي .

(٣) تزايدت الضغوط السكانية في هذا القطاع مما ادى الى ظهور وتزايد حجم البطالة المقنعة فيه .

(٤) كان وزن القطاع الصناعي صغيرا نسبيا (١٢ ٪ من الناتج القومي عام ١٩٤٥) وكانت انتاجية العامل فيه منخفضة والاساليب التقنية المستخدمة بدائية .

(٥) كان قطاع الخدمات بدائي ، وانتاجية العامل فيه منخفضة ما عدا قطاع التجارة الخارجية والتي هيمنت عليه البنوك وشركات التأمين الاجنبية .

(٦) وجهت الاستثمارات رغم ضآلتها النسبية ــ سعيا وراء تحقيق اقصى الارباح ــ وجهات خاطئة لا تدعم عمليات الانماء حيث كان التركيز على شراء الاراضي الزراعية وبناء العقارات .

(٧) لم توجد سياسات محددة أو واضحة المعالم للانماء الاقتصادي وذلك اعتمادا على ميكانيكية السوق الحر وعدم التدخل من جانب الدولة الا في الحدود الدنيا .

(٨) لم يتعد معدل النمو كثيرا معدل نمو السكان مما جعل دخل الفرد شبه ثابت .

ان السمات التي ميزت مرحلة اقتصاد السوق الحر يمكن التنبؤ بها تماما باستخدام النماذج الرياضية سابقة الذكر . فالانتاج الزراعي ن ز حيث :

$$ن_{ز} = ع_{ز} (س_{1ز}، س_{2ز}، س_{3ز})$$

لم ينم أو كان شبه كاذب لثبات $س_{1ز}$ لعدم توجيه اية استثمارات للتوسع الافقي (٥) ــ اي نحو استصلاح الاراضي طبقا للدالة (١٣) ــ وكذلك لعدم توجيه استثمارات للتوسع الرأسي بتحسين التكنولوجيا الزراعية والتي تنعكس في $س_{2ز}$. ان زيادة الموارد البشرية $س_{3ز}$ في هذه الحالة لا يمكن أن تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي وذلك لثبات المعاملات الفنية في الانتاج الزراعي المصري ووصول النسبة بين الموارد البشرية والاراضي الزراعية الى حدها الاقصى الامر الذي تتحول فيه الاضافات الى $س_{3ز}$ الى بطالة مقنعة وهو ما حدث بالفعل (٦) .

فاذا انتقلنا الى قطاع الصناعة حيث

$$ن_{ص} = ع_{ص} (س_{1ص}، س_{2ص}، ن_{ز})$$

لوجدنا أن صغر حجم الاستثمار في كل من $س_{1ص}$ ، $س_{2ص}$ مع ثبات

ن ادى لى نمو الانتاج الصناعي بمعدل بطيء لم يؤثر كثيرا على معدل نمو الناتج القومي حيث كانت نسبة مساهمة الناتج الصناعي فيه ضئيلة نسبيا (٧) . ويجدر بالذكر أن الدولة قد احجمت عن الاسهام في مشروعات صناعية كبيرة نستطيع أن تقود عمليات الانماء فضلا عن عدم قيامها بانشاء العديد من مشروعات الهياكل الاساسية كالنقل والمواصلات والاتصال والقوى وغيرها في مرحلة مثلت كل هذه المشروعات ضرورة اقتصادية وهي بطبيعتها ومتطلباتها تفوق امكانيات الاستثمار الخاص المحلي فضلا عن عدم امكانية تجزئة هذه المشروعات .

اما بالنسبة لانتاج قطاع الخدمات ن حيث

$$ن_{خ} = \overset{*}{ز}_{ص} (ن_{ز}، ن_{ص})$$

فانه دالة في كل من الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي وبالتالي فانه ـ منطقيا ـ لا بد وان يتميز بمعدل نمو شديد الانخفاض .

وبالتالي فان معدل النمو التجميعي في تلك الفترة كان منخفضا بحيث لم يتعد كثيرا معدل النمو السكاني مما ترتب عليه ثبات دخل الفرد . ويجدر بالذكر ان هذا الدخل لم يزدد خلال النصف الاول من القرن العشرين بكامله الا بحوالي ٥ ٪ فقط (٨) .

٣ ـ ٢ : مرحلة اقتصاد السوق الموجه : لقد بذلت محاولات كثيرة منذ قيام ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ لتحسين الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مصر . وخلال السنوات المتبقية من عقد الخمسينيات اتسم الاقتصاد المصري في هيكله وادارته ونموه بالسمات الاساسية الاتية :

(١) تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي عن طريق السياسات الضريبية والائتمانية فضلا عن ظهور العديد من القوانين المنظمة لدور القطاع العام في هذا المجال .

(٢) انشاء العديد من المؤسسات التي تعمل على التنسيق بين مجهودات الانماء واهمها المجلس القومي للانتاج والمؤسسة الاقتصادية والهيئة العامة لبرنامج السنوات الخمس .

(٣) تزايد تدفق تيار الاستثمارات العامة وتزايد نصيبها النسبي في الدخل القومي (٩) وكذلك في اجمالي الاستثمار . ولقد تزايد وضوح هذا الاتجاه في مجال الصناعة خصوصا بعد قرارات التمصير في عام ١٩٥٧ .

(٤) تطور الفن الانتاجي تدريجيا في قطاع الصناعة بينما ظل ثابتا الى حد كبير في القطاع الزراعي .

(٥) تزايدت مساهمة الصناعة في الناتج القومي بحيث أصبحت حوالي ٢٠ ٪ منه عام ١٩٦٠ (١٠) ، وقدر المعدل السنوي للنمو في هذا القطاع بحوالي ٦ ٪ خلال الفترة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٨) .

(٦) كان معدل النمو الاجمالي ٦ ٪ سنويا ، ومع اخذ معدل الزيادة السكانية في الحسبان يكون صافي النمو حوالي ٣ر٥ ٪ سنويا (١١) .

(٧) لم تكن المؤسسات القائمة على التنسيق بين السياسات الاقتصادية والبرامج المختلفة كافية مما استوجب ادخال أسلوب جديد في الادارة الاقتصادية على المستوى القومي ليحل التخطيط الاقتصادي الشامل محل التخطيط الجزئي .

لقد قدر واضعو السياسة الاقتصادية في مصر في هذه المرحلة اهمية دور الاستثمار في قطاع الصناعة ، فبدأوا بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال ثم قاموا بعد ذلك بالدراسة والتنسيق بهدف تحديد المجالات الاستثمارية الاكثر دعما للانماء الاقتصادي .

واذا رجعنا في نماذجنا السابقة الى دالة الانتاج الصناعي والتي تأخذ الصورة :

$$ن_{ص} = ع_{ص} (س_{١ص} ، س_{٢ص} ، ن_{ز})$$

نجد ان الدولة قد وجهت الاهتمام الاكبر نحو زيادة $س_{١ص}$ الامر الذي انعكس مباشرة على معدل النمو السنوي للانتاج الصناعي ، حيث كان المعدل السنوي لنمو $ن_{ص}$ هو ٦ ٪ كما سبق ذكره . وفي رأينا انه لم يعط الاهتمام الكافي في هذه المرحلة لدور $س_{٢ص}$ اي لدور الموارد البشرية وانمائها بالاستثمار فيها عن طريق التدريب ونقل التكنولوجيا كما هو موضح في المعادلتين (١٤) ، (١٧) . كذلك شكلت $ن_{ز}$ في نموها المحدود قيدا شديدا على نمو $ن_{ص}$. فاذا أضفنا الى ذلك امكانية زيادة $س_{١ص}$ عن طريق زيادة تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية لوجدنا انه كان من الممكن تحقيق معدلات نمو بالنسبة للمتغير $ن_{ص}$ تفوق المعدلات المحققة فعلا .

وفي مجال الانتاج الزراعي حيث

$$ن_ز = ^{\phi}_{ز}(س_{1ز} ، س_{2ز} ، س_{3ز})$$

اقتصر الاهتمام على زيادة $س_{3ز}$ أي على التوسيع الرأسي باستحداث تحسينات طفيفة في مجال التكنولوجيا الزراعية ، أما $س_{1ز}$ فلم تتغير كثيرا لعدم الاهتمام حقيقة بالتوسع الافقي في الزراعة وذلك عن طريق زيادة الرقعة الصالحة للزراعة (١٢) . ولذلك كان معدل النمو السنوي في $ن_ز$ أقل من معدل النمو السنوي للناتج القومي ن . لقد كان النمو السريع نسبيا هو في $س_{2ز}$ الا أنه لما كان هناك فن انتاجي شبه ثابت ومعدلات منخفضة جدا لتراكم الراسمالي في القطاع الزراعي ادى هذا النمو السريع نسبيا في $س_{2ز}$ الى ظهور وتفاقم ظاهرة البطالة المقنعة .

ورغم تباطؤ معدل النمو في قطاع الزراعة عن نظيره في قطاع الصناعة فان معدل النمو السنوي في الاقتصاد القومي كان يناظر مثيله في القطاع الصناعي . ولا يتأتى هذا بالطبع الا بتحقيق معدل نمو في انتاج قطاع الخدمات — أي $ن_{خ}$ — يفوق معدل النمو في قطاع الصناعة ومن باب أولى معدل النمو في قطاع الزراعة . ولا شك أن هذا يؤدي بالضرورة الى ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري .

٣ — ٣ : مرحلة الاقتصاد المخطط : تميزت هذه المرحلة في الاقتصاد المصري — في هيكله وادارته ونموه — بالسمات الاساسية الاتية :

(١) استحداث تغيرات اساسية في هيكل الاقتصاد المصري في مجال الملكية كانت محصلتها تأميم جميع البنوك وشركات التأمين والمشروعات التي تعمل في الصناعات الاساسية والثقيلة وبعض المشروعات التي تعمل في الصناعات الخفيفة فضلا عن تجارة الاستيراد ومعظم تجارة التصدير . وترتب على كل ذلك ملكية الدولة للجزء الاعظم من القطاع الصناعي (١٣) فضلا عن تقديم الجزء الاكبر من التكوين الراسمالي السنوي (١٤). كذلك استحدثت تغيرات كثيرة في هيكل الملكية الزراعية وفي نظام الادارة في قطاع الزراعة (١٥) كما ادخلت العديد من التغييرات في مجال ادارة الصناعة (١٦) .

(٢) كان معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي ٢ر٣٪ خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ــ اي خلال النصف الاول من الستينيات ــ بينما كان المعدل المناظر في الصناعة ٥ر١٢٪ ومعدل النمو السنوي الاجمالي ٥ر٦٪ . وبأخذ معدل النمو السكاني في الحسبان يصبح معدل النمو الصافي خلال هذه الفترة ٨ر٣٪ سنويا (١٧) .

(٣) تباطأت معدلات النمو خلال السنوات الثلاث الاولى التي تلت انتهاء الخطة الخمسية الاولى لعدم التوازن في الهيكل الانتاجي كما ترتب على ذلك من تطبيق سياسة انكماشية بالاضافة الى الظروف الجوية السيئة التي تعرضت لها البلاد عام ١٩٦٦/١٩٦٧ ثم حرب يونيو ١٩٦٧ وما نشأ عنها من تدمير فضلا عن توقف استخراج البترول من سيناء وفقد بعض المحاجر فيها وكذلك حصيلة رسوم المرور في قناة السويس .

(٤) استحدثت خلال العامين الاخيرين من فترة الخطة العشرية دفعة قوية في النشاط الاقتصادي واتبعت سياسة توسعية ترتب عليها نمو الدخل القومى بحوالي ٦٪ عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ، ٧٪ عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ . واذا ما أخذنا معدل النمو السكاني في الحسبان نجد أن معدل النمو الصافي لم يتعد ١٪ سنويا خلال النصف الثاني من الستينيات .

(٥) تراوح معدل النمو الاجمالي السنوي ما بين ٥٪ ، ٧٪ خلال السنوات الثلاث الاولى من السبعينيات الا أن هذا المعدل قد انخفض كثيرا في عام ١٩٧٤ حيث بلغ ١٪ . الا أن الصورة قد تحسنت منذ عام ١٩٧٥ (١٨)

(٦) تغير هيكل توزيع الاستثمارات حيث تناقص النصيب النسبي للزراعة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية بينما تزايد النصيب النسبي للخدمات وثبت نصيب الصناعة . ولقد أصبحت مساهمة القطاع الخاص في التراكم الرأسمالي لا تذكر حيث أصبحت مثلا ٣ر٤٪ عام ١٩٧٤ .

(٧) اختارت مصر منذ بداية الستينيات التخطيط كأسلوب لادارة الاقتصاد القومي والادارة الاساسية التي استخدمت هي الميزانية السنوية حيث تشمل على توزيع الاستثمارات طبقا لمتطلبات الخطة . ومع نمو القطاع العام أصبحت هذه الاداة أكثر فعالية . وقد حددت استراتيجية الانماء خلال فترة الخطة العشرية كما يلي :

أ ــ تحقيق انماء متجدد ذاتيا .

ب ــ المحافظة على التوازن بين القطاعات .

جـ ــ خفض الاعتماد على الواردات ودعم الصادرات .

ولقد استهدف التخطيط تحقيق عملية انماء متوازنة رغم اعطاء الصناعة دفعة أكبر نسبيا وذلك لنلكؤها قبل الثورة عن القطاعات الاخرى . غير أن الاستمرار طويلا في هذا الاتجاه قد تمخض عن بعض المشاكل تمثلت أساسا في عدم الاهتمام الكافي بالانتاج الزراعي مما انعكس بدوره على انتاج قطاعي الصناعة والخدمات . فضلا عن ذلك فان التخطيط في مصر كأسلوب للانماء انتابته الكثير من جوانب الضعف والتي أهمها عدم استمراريته ــ حيث لم توضع خطة شاملة متوسطة الاجل منذ انتهاء الخطة الخمسية الاولى حتى الان ــ وعدم وجود الهياكل التخطيطية الكفء في كافة المراحل التخطيطية (١٩) .

(٨) ادخل أسلوب التخطيط الشامل لادارة الاقتصادي المصري نتيجة للكثير من المشاكل والصعوبات التي نجمت عن الاختناقات وأعناق الزجاجات التي تمخض عنها عدم التنسيق أو سوئه بين القطاعات والمتغيرات المتعددة في الاقتصاد المصري . ورغم ذلك فقد ووجه التخطيط في مصر بالكثير من المشاكل ونقاط الضعف والتي تزايدت مع مر الزمن مما تمخض عن بذل جهود ضخمة منذ عام ١٩٧٤ حتى الان تستهدف اجراء تغييرات اساسية في كيفية ادارة الاقتصاد المصري . وقد انصبت هذه التغييرات على ادخال بعض نواحي اللامركزية وخلق ودعم المنافسة بين المشروعات وزيادة الاهتمام بالحوافز وتشجيع رأس المال الخاص والعمل على زيادة دمج الاقتصاد المصري مع الاقتصاد العالمي .

وسوف نتناول الان تلك التطورات التي أخذت مكانها أو استحدثت في الاقتصاد المصري أو في معدلات النمو فيه خلال المرحلة الثالثة ــ أي مرحلة التخطيط الشامل ــ وذلك باستخدام النماذج الرياضية المقترحة سابقا .

اذا ما رجعنا الى القطاع الصناعي لوجدنا أنه قد أخذ دفعة قوية وذلك بزيادة حجم س$_{ا}$ بمعدلات كبيرة وهو الامر الذي اصبح ممكنا بعد توقيع

مجال القطاع العام في الصناعة وكذلك في التراكم الرأسمالي الاجمالي في المجتمع . غير أن معدل النمو المحقق في قطاع الصناعة والبالغ ٥ر١٢٪ سنويا خلال فترة الخطة الخمسية الاولى كان معدل نمو انتقالي فقط ولم يكن معدل نمو مستقر طويل الاجل وذلك لعدم توافر المدخلات الاخرى لدالة الانتاج الصناعي والتي تشمل الكوادر البشرية الملائمة وخصوصا بعد التغييرات الجذرية المستهدفة في التكنولوجيا الصناعية فضلا عن عدم قدرة قطاع الزراعة على مواكبة النمو المستهدف في القطاع الصناعي والذي كان سببه أساسا

الضالة النسبية للاستثمارات في قطاع الزراعة وخاصة الممثلة بالجزء $س_{ز}$ في المعادلة (٣) .

وفي الواقع أن تحقيق معدل النمو المرتفع هذا في قطاع الصناعة لم يأخذ في اعتباره تأثير ذلك في الاجل الطويل على معدلات النمو في القطاعات الاخرى ؛ وهو الامر الذي يفسر الكثير من المشاكل التي تواجه الانتاج الزراعي خاصة في الآونة الراهنة . ان دوال الانتاج ك ص ، ك ز ، ك خ تفترض افضل الظروف لتعطي نتائجها المرجوة الامر الذي لم يتوفر خلال فترة التخطيط الشامل في مصر لسببين اساسيين هما :

(أ) انه لم يوجد الاتصال الكافي بين المخطط المركزي على مستوى الخطط التجميعية وبين الوحدات الصغيرة في القطاعات المختلفة مما ترتب عليه عدم وجود الادوات التصحيحية وبالتالي القرارات التصحيحية في الوقت المناسب .

(ب) ان الخطط كانت تبنى على دراسات جزئية دون وجود الربط الكافي بينها مما جعل عمليات التنسيق بينها للحصول على النتائج المثلى مستحيلة . وقد ظهرت آثار ذلك بوضوح اكبر مع تزايد تعقد الاقتصاد المصري وتزايد تشابك المتغيرات المكونة له مما ترتب عليه ظهور الكثير من الاختناقات ونواحي القصور بالعديد من الانشطة .

٤ ــ نتائج وتوصيات

(أولا) تتلخص النماذج التي استخدمت لتفسير مراحل الانماء الاقتصادي في مصر خلال الثلاثين عاما التي ابتدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية فيما يلي :

$$ن = ن_{ز} + ن_{ص} + ع_{ز ص} (ن_{ز} ، ن_{ص})$$

$$ن_{ز} = ع_{ز} (س_{١ز} ، س_{٢ز} ، س_{٣ز})$$

$$س_{١ز} = ع_{س ١ ز} (\bar{س}_{ز} ، \bar{\bar{س}}_{ز})$$

$$ن_{ص} = ع_{ص} (س_{١ص} ، س_{٢ص} ، ن_{ز})$$

$$س_{٢ص} = ع_{س ٢ ص} (\bar{س}_{ص} ، \bar{\bar{س}}_{ص})$$

(ثانيا) يتضح من دراسة النماذج السابقة انه لكي يحقق المخطط نموا متوازنا يجب عليه أن يراعي ما يلي :

أ ــ في المجال الزراعي يهتم بالتوسعات الافقية لزيادة حجم $س_{ز}$

ويوجه الاهتمام في نفس الوقت للتوسعات الراسية والتي تنعكس في $س_{ز}$.

ان الانماء في قطاع الزراعة لا يجب أن يعطى اهمية ثانوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة حيث أن ذلك يتمخض عن الكثير من أعناق الزجاجات والاختناقات ويؤثر عكسيا على الانماء في قطاعي الصناعة والخدمات . هذا فضلا عن ظهور المشاكل المتمثلة في العجز في موازين المدفوعات وكذلك في التضخم .

(ب) في المجال الصناعي يجب ان يقدر دور الموارد البشرية في الانماء الاقتصادي (٢٠) وخاصة فيما يتعلق بالمنظمين ودورهم الاساسي في هذا المجال . هذا فضلا عن ضرورة تشجيع رؤوس الاموال لدورها الاساسي في قطاع الصناعة والذي لا يمكن أن تلعبه الا اذا توفرت حجوما دنيا منها وذلك نظرا لظاهرة عدم القابلية للتجزئة وكذلك بسبب زيادة درجة التشابك في الصناعة عنها في الزراعة .

(ج) ان نموذجنا المقترح يؤكد ضرورة وجود ربط قوي بين انماء قطاع الخدمات من جهة وقطاعي الزراعة والصناعة من جهة أخرى وهو الامر الذي يجدر على المخطط ان يضعه دائما نصب عينيه . أما اذا سارت الامور دون وجود هذا الربط فان الاحتمال الاقوى حدوثه هو أن ينمو هذا القطاع بمعدل يفوق كثيرا معدل النمو في قطاعي الانتاج السلعي (٢١) مما يتمخض عنه الكثير من الضغوط التضخمية وأعناق الزجاجات .

(ثالثا) يظهر من نموذجنا المقترح الدور الاساسي الذي يقوم به راس المال ومدى ضخامة الحجوم المطلوبة منه وذلك من أجل التوسع الافقي في الزراعة وكذلك التوسع الراسي فيها ، هذا فضلا عما هو مطلوب للتراكم الراسمالي بشقيه العيني والبشري في قطاع الصناعة . ولا شك أن هذا يشير الى اهمية معونات الانماء الدولية والدور الذي يمكن ان تلعبه في مجال الانماء الاقتصادي في الدول المتخلفة (٢٢) .

الهـــوامـــــــش

(١) يود الباحث أن يوجه خالص الشكر للاستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عجمية رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية وللدكتور طلعي لويز صيفين المدير بشركة النصر للاجهزة الكهربائية والالكترونية بالاسكندرية على قراءتهما لاصول هذا البحث ولتقديمهما للعديد من الاقتراحات البناءة والتي افادت الباحث كثيرا في صياغته للبحث في صورته الاخيرة .

(٢) على الاقل بنفس الدرجة .

(٣) في ظل هذه الافتراضات المبسطة .

(٤) الارقام لخاصة بمساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في هذه الفترة مأخوذة من محضرة للدكتور عمرو محي الدين بعنوان « التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة » ، **منشورات معهد الدراسات المصرفية** ، القاهرة ، ١٩٦٨ — ١٩٦٩ .

(٥) للتطورات التي اخذت مكانها أو استحدثت في الرقعة الزراعية يرجع الى كتابنا : **التنمية الاقتصادية : الطبعة الثانية** ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، جدول (٩ — ١) .

(٦) للتعرف على التطورات لسكانية في مصر وعلى الضغوط السكانية في القطاع الريفي يرجع الى : **المرجع السابق ذكره** ، ص ١٨٤ — ١٨٥ ، وللتعرف على حجم البطالة المقنعة في هذه الفترة يرجع الى محاضرة الدكتور عمرو محي الدين **السابقة الذكر** .

(٧) يرجع في ذلك مثلا الى :

U.N. Statistics of National Income and Expenditure, Statistical Papers, Series H, No. 3, table 3.

(٨) دكتور محمد زكي شافعي ، « الانماء الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة » **مصر المعاصرة** ، اكتوبر ١٩٦٨ .

(٩) لقد ارتفع معدل الانفاق الاستثماري الحكومي من ٩ر٣٪ من الدخل القومي في عام ١٩٥٠/ ١٩٥١ بحيث أصبح ٩ر٩٪ منه في عام ١٩٥٩/١٩٦٠ . هذه النسب مبنية على أساس الارقام المأخوذة من :

a - N.B.E., Economic Bulletin, 1961, No. 4.

b - N.B.E., Economic Bulletin, 1962, No. 1.

(١٨) يرجع الى :

a - U.N., World Economi, Survey, 1972, Current Economic Development, p. 92.

b - N.B.E., Economic Bulletin, 1974, No. 4, p. 229.

c - N.B.E., Economic Bulletin, 1975, No. 4, p. 370.

(١٩) مراحل اعداد البيانات ، واعداد الخطة ، وتنفيذ الخطة ، ومتابعة الخطة وتقييمها .

(٢٠) راجع مقالنا : « دراسة تحليلية لدور الموارد البشرية في الانماء الاقتصادي » ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، جامعة لاسكندرية ، ١٩٧٧ ، العدد الثاني ، يرجع كذلك الى مقالنا باللغة الانجليزية في نفس المجلة ونفس العدد والمعنون :

ffi"A Quantitative Approach to the Allocation/Development Problem of Human Resources For Optional Economic Growth".

(٢١) وهو ما قد حدث فعلا في مصر في السنوات الاخيرة .

(٢٢) يرجع الى مقالنا : « المعونات الدولية والانماء الاقتصادي » ، **مجلة كلية الحقوق** ، جامعة الاسكندرية ، تحت الطبع .